دراسة تؤكد على أهمية إنشاء سوق للبورصة وتطوير المؤسسات والأدوات المالية

■ ،،كتب / منصور شايع

شددت دراسة اقتصادية حديثة على أهمية توسيع النظام المالي في اليمن بإنشاء سوق مالية، وتحسين دور الوساطة المالية وتطوير المؤسسات والأدوات المالية، بالإضافة إلى توسيع العمل التأميني وتطويره عبر إجراءات تشجيعية تجعله يؤدي دوراً يعكس أثره الإيجابي في التنمية الاقتصادية.

داعية إلى التخلص من السياسات الذي يرسمها وينفذها البنك المركزي لدعم البنوك التجارية، وإعادة النظر في البنوك المجمدة والصغيرة منها، بالإضافة إلى إعادة النظر في تركز ملكية البنوك التجارية مجتمعة.

وأكدت الدراسة على ضرورة تعزيز وتقوية دور الرقابة في البنك المركزي على البنوك التجارية، وإلزامها باستخدام المعايير الدولية للمحاسبة عند نشر تقاريرها السنوية وتوحيد مسميات تمويل القطاعات الاقتصادية في سجلاتها مما يضمن الشفافية ودقة المعلومات التي ترفع من درجة الإفصاح المالي لتلك التقارير، وبما يخدم الباحثين والمختصين والمؤسسات البحثية الرسمية وغير الرسمية

وأوصت الدراسة التي أعدها الباحث عبدالكريم النائب بتفعيل آليات السياسة النقدية بصورة دورية بالاعتماد على نتائج الأبحاث العلمية، وضرورة التخلص من آليات السياسة النقدية المباشرة واستبدالها بآليات غير مباشرة، مما يعكس أثرها الإيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي.

منوهة بضرورة تعزيز فعالية النظام القضائي من خلال إنشاء محاكم خاصة لتسريع تنفيذ عقود القروض الأمر الذي يقلل من المخاطر الائتمانية ويُعزز من دور البنوك التجارية في خدمة الاقتصاد المحلي بهدف رفع مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطوير البيئة المؤسسية للعمل المصرفي.

وخرجت الدراسة بعدد من النتائج منها أن السلطة النقدية ركزت على ثلاث آليات من آليات السياسة النقدية خلال المرحلة الأولى للإصلاح (١٩٩٥، ١٩٩٦م) هي سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني، أذون الخزانة، الأمر الذي أحدث أثر ايجابياً وسلبياً معاً وبنسب متفاوتة، وبهذا لم تتحقق الفرضية الأولى بصورة كاملة.

وحققت مصفوفة تسهيل تصحيح القطاع المالي جزءاً كبيراً من أهدافها، حيث عملت على تحسين الأداء المالي والمصرفي للبنوك التجارية مما نتج عنه نمو في مراكزها المالية بنهاية المرحلة الثانية للإصلاح (١٩٩٩م) وتحسنت كلٌ من ربحية وجودة محفظة القروض وتفعيل نسبي للرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية.

مشيرة إلى أن تفعيل آليات السياسة النقدية خلال المرحلة الأولى والثانية للإصلاح عكست أثرها الإيجابي على المستوى الكلي للاقتصاد من حيث تراجع التضخم والاقتراض الخارجي وإحداث استقرار نسبي لسعر الصرف وهنا تحققت الفرضية الثانية، كما استطاعت بعض من البنوك التجارية الوصول بمعيار الكفاية لرأس المال إلى نسبة الحد الأدنى البالغة ٨٪ وفقاً لمقررات لجنة بازل (٢)، وهنا لم تتحقق الفرضية الثالثة بشكل كامل. ولفتت إلى أنه لم تستخدم آليات السياسة النقدية بكفاءة خلال مرحلة الاستقرار المصرفي (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م) نظراً لتجميد كلي لسعر الفائدة وتجميد نسبي للاحتياطي الإلزامي وفي المقابل تفعيل أكثر لآلية الإصدار النقدي، مما يعني العودة إلى نظريات ما قبل برنامج الإصلاح.

مبينة ارتفاع قدرة البنوك التجارية في جذب الودائع مما أدى إلى زيادة ودائعها، وتخفيض نسبة العملة المتداولة خارج البنوك من ١٣٧٪ عام ١٩٩٥م إلى نسبة ٤٨,٥٪ عام ٢٠٠٦م، واتسعت دائرة خدماتها المالية والمصرفية والجغرافية وأسهمت في رفع الوعي المصرفي من خلال استخدام أكثر لأدوات الدفع وتخفيض التعامل بالنقد، ونوهت بأن فتح بنوك تجارية تعمل بصيغ الاستثمار الإسلامية كان له الأثر الإيجابي في جذب المزيد من الأفراد الذين يتعاملون خارج الجهاز المصرفي نظراً لوجود حرج بالتعامل مع البنوك التجارية التقليدية، مما حقق المزيد من تنوع الخدمات المالية والمصرفية في السوق المصرفي المحلي.

وبينت الدراسة زادت الكثافة المصرفية من خلال زيادة النمو في الفروع المصرفية لترتفع من ٨٦ فرعاً مصرفياً نهاية العام ١٩٩٤م إلى ١٩٠ فرعاً مصرفياً بنهاية العام ٢٠٠٦م وبنسبة نمو بلغت ١٢١٪ ،مما أدى إلى زيادة حصة الفرد في المعاملات المالية والمصرفية حيث كان لكل ١٧٠ ألف نسمة فرع مصرفي في العام ١٩٩٤م، في حين أصبح لكل ١١٩ ألف نسمة فرع مصرفي بنهاية العام ٢٠٠٦م.

واستنتج الباحث حدث انحراف من قبل الحكومة اليمنية في تنفيذ بعض بنود مصفوفة الإصلاح من خلال عدم تنفيذ أهم فقرات شرائح الإصلاح الأولى والثانية مما أعاق المصفوفة من تحقيق أهدافها كاملة والمتمثلة في زيادة وكفاءة سلامة النظام المالي والمصرفي وبهذا لم تتحقق الفرضية الرابعة.

لافتا إلى أنه لم تستطع عينة البنوك الوصول بمؤشراتها المالية إلى مستوى المؤشرات المالية لخصائص المصرف الجيد باستثناء بعض المؤشرات، وبالتالي لم تتحقق الفرضية الخامسة.

مبينا عدم وجود تكامل بين السياستين النقدية والمالية نظراً لتركيز السياسة النقدية على الهدف الوسيط والمتمثل في استقرار سعر الصرف، في حين ركزت السياسة المالية على تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، كما وقعت السياسة النقدية في أخطاء نتيجة الدعم الذي قُدم للبنوك التجارية من خلال منح البنك المركزي فوائد على الاحتياطيات الإلزامية للبنوك التجارية، بالإضافة إلى تجميد كلي وجزئي لأهم آليات السياسة النقدية، والتوسع في آلية تضخمية لاسيما في مرحلة الاستقرار للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م) مما أدى إلى نمو العرض النقدي بما يفوق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتحويل البنوك التجارية إلى مصادر للتمويل العام بدلاً من تحويل مواردها لتمويل القطاعات الإنتاجية، وبهذا لم تتحقق الفرضية السادسة.

كما لم يتم استغلال الموارد المتاحة للبنوك التجارية في إعادة توظيفها في الاقتصاد المحلي بصورة مثلى، بل تم الاستفادة بجزء منها لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة، مما جعل البنوك تُحجم عن الإقراض وترفع من توظيف النسبة الأكبر من مواردها في السندات المالية وفتح ودائع لها في بنوك خارجية، الأمر الذي جعل البنوك التجارية تتحول إلى قنوات رسمية لرفع وتيرة المضاربة بالنقد الأجنبي، وأيضاً قنوات رسمية لهجرة الأموال إلى الخارج تحت حجة تدعيم أرصدتها الخارجية.

وأشارت الدراسة إلى تزايد الأهمية الاقتصادية للبنوك التجارية في ضل عولمة الاقتصاد العالمي لاسيما العولمة المالية، ونظراً لما تقوم به البنوك من خلق وتنوع في أنشطتها التي امتدت إلى مجالات غير مصرفية مما جعلها تمتلك بعضاً من إمكانيات السيطرة والتحكم على المستوى الدولي،م وبتعاظم المعاملات المالية والنقدية في الأسواق النقدية والمالية العالمية، تزايد دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الدولية وتنظيم عملية التبادل المعقدة والمتشابكة لحركة رأس المال والنقود لاسيما في ظل وجود مستحدثات مالية ومصرفية جديدة في مجال المشتقات (لخنزىض،مخىض،مزطوالهندسة المالية وإدارة النقدية وعقود الاستثمار والمبادلات والعقود الآجلة (لخنفوض،مكنق وإدارة المحافظ الاستثمارية وغيرها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، ما تقوم به البنوك التجارية داخل الاقتصاد المحلي من خلال ضخ مقادير معينة من النقد والائتمان التي تشبع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتحريكها مما يخلق وضعاً معيناً من الاستقرار الاقتصادي ويقلل من التقلبات الاقتصادية من الناحيتين التضخمية والانكماشية. ووفقاً لهذه الأهمية كانت البنوك التجارية اليمنية تعاني من التأخر والتخلف المصرفي والضعف المالي والتقييد الشديد لأعمالها المصرفية والإختلالات الهيكلية في أنظمتها الداخلية وقلة الخبرة لكوادرها مما جعلها تتراجع في تمويل القطاعات الاقتصادية وانحسر دورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، ونظراً لما للسياسة المالية والنقدية من دور بارز في تفعيل دور البنوك التجارية في خدمة الاقتصاد المحلي، إلا أن السياسة المالية في فترة ما قبل العام ١٩٩٥م اتسمت بالتوسعية، في حين اتسمت السياسة النقدية بالعشوائية والانفلات، فقد أبقت على خمسة أسعار للصرف وسبعة أسعار للفائدة وإلزام البنوك التجارية بقوانين تشديدية تصدر بين الفينة والأخرى دون دراسة أو تخطيط مسبق أدت في النهاية إلى إخفاقها وعدم قدرتها على إدارة المعروض النقدي الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للعملة المحلية وارتفاع حاد في الأسعار، وزادت الضغوط على الاقتصاد وزادت الاختلالات في بنيته الاقتصادية مما جعل الحكومة اليمنية تلجأ إلى المنظمات الدولية التي تمثلت في (صندوق النقد والبنك الدوليين) لمساعدتها في إصلاح اقتصادها ومحاولة إخراجه من الوضع الصعب الذي كان عليه.

وفقاً لتقرير رسمي

ضعف إدارة قطاع الأسماك رئيسي في استنزاف موارده

■ ،،كتب/ محمد راجح

كشف تقرير اقتصادي رسمي حديث عن وجود العديد من المعوقات والأختلالات في قطاع الأسماك أهمها ضعف إدارة هذا القطاع والتي تعد من أهم المشكلات والتحديات التي تعيق تنميته واستنزاف موارده.

ويؤكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن استنزاف موارد هذا القطاع بسبب الاصطياد غير القانوني وضعف البنية التحتية للأنشطة السمكية من موانئ صيد ومراكز إنزال ومواقع حراج وكذا شحة المعلومات حول الموارد السمكية وخاصة الأحياء البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية كالحبار والشروخ والجمبري وغيرها.

لافتاً إلى ضعف فعالية القطاع الخاص في مختلف أنشطة القطاع السمكي الإنتاجية والخدمية.

وتهدف استراتيجية تنمية هذا القطاع إلى تحقيق نمو مستدام من خلال زيادة الإنتاج مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية وتنميتها وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي.

وتهدف في هذا الإطار خطة التنمية الرابعة إلى نمو القيمة المضافة للقطاع السمكي بمعدل وسطي ٩,٧٪ وزيادة كمية الصادرات السمكية بمعدل ٩٪ والمساهمة في الأمن الغذائي من خلال زيادة حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات السمكية بمعدل يصل إلى ٥,٥٪ سنوياً.

وتتضمن عملية تنفيذ هذه الأهداف مجموعة من البرامج والسياسات تتمثل في تأسيس إدارة كفؤة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لمختلف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

كما ان هناك ضرورة ملحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الاصطياد والتصنيع والتصدير السمكي والعمل على زيادة المرأة الساحلية في النشاط الاقتصادي السمكي ودعم الاتحاد التعاوني السمكي في مجال دعم مشاريع صغار الصيادين التقليديين وتطوير نظام ضبط الجودة والتفتيش على المنتجات السمكية.

وتحتل القطاعات الإنتاجية الواعدة كالأسماك أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي اليمني نظراً لماتتمتع به من مزايا وإمكانيات وفرص استثمارية وتنموية مختلفة.

ويرى خبراء أهمية دعم وتنمية قطاع الأسماك الذي يتسم أداؤه غالباً بالضعف في عملية نموه وإنتاجيته.

ويعزى هذا الضعف في إنتاجية هذا القطاع إلى تخلف أساليب الاصطياد وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال فضلاً عن وجود بعض المعوقات المتعلقة بإمكانية التصدير إلى الخارج.

٩١١,٥مليار ريال حجم التبادل التجاري بين اليمن ومجموعة دول الاسكوا العام ٢٠١٠م

■ ،،كتب / منصور أحمد

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين بلادنا ومجموعة دول جنوب غربي آسيا (الاسكوا) خلال العام الماضي ٢٠١٠م ٩١١ مليارا و٥٨٤ مليونا و٦٣١ ألف ريال ، مقابل ٨٠٣ مليارات و٤٥٤ مليوناً و٦٦٨ ألف ريال في ٢٠٠٩م ، مسجلا زيادة وصلت إلى نحو ١٠٨ مليارات و١٢٩ مليونا و٩٦٣ ألف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بالسالب بلغ ١٣,٤٪ .. وأشارت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها الثورة" أن إجمالي صادرات اليمن إلى مجموعة دول الاسكوا بلغت ١٧٧ مليارا و٨٦٥ مليونا و٢٧٢ ألف ريال في ٢٠١٠م ، مقابل ١٦٢مليارا و٧٧٧مليونا و٧٢٩ ألف ريال خلال العام السابق ، بانخفاض تجاوز ١٥ مليارا و٨٧ مليونا و٥٤٣ ألف ريال . فيما زادت الواردات اليمنية من الاسكوا من حوالي ٦٤٠ مليارا و٧٦٧مليونا و٩٤٩ ألف ريال في ٢٠٠٩م إلى ٧٣٣ مليارا و٧١٩ مليونا و٣٥٩ ألف ريال بزيادة عن ٩٢ مليارا و٩٥١مليونا و٤١٠ آلاف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بنسبة ١٤,٥٪. وبذلك فإن الميزان التجاري بين اليمن ومجموعة دول منظمة الاسكوا لا يزال مسجلاً بالسالب لصالح تلك الدول بفارق تجاوز ١٠٨ مليارات و١٢٩ مليوناً و٩٦٣ ألف ريال العام الماضي ٢٠١٠م مقابل ٤٧٧ مليارا و٩٩٠ مليونا و٢١٠ آلاف ريال الميزان التجاري في العام ٢٠٠٩م لمصلحة تلك المجموع الاقتصادية . يشار إلى أن المجموعة الاقتصادية لدول جنوب غربي آسيا الاسكوا تضم ١٣ دولة من ضمنها اليمن وكل من السعودية عمان – قطر – الكويت – البحرين الإمارات – مصر – لبنان – سوريا – فلسطين – الأردن والعراق.

خبراء اقتصاد يدعون لخلق مناخ استثماري جاذب لتوفير فرص عمل

تقرير/أحمد حسن الطيار

تتجه أرقام البطالة للارتفاع في ظل الوضع الاقتصادي الهش لبلادنا والذي يشهد طريقا غير سالك جراء الأزمة السياسية بالغة التعقيد وفيما فقد الآلاف من العمال في القطاع الخاص وظائفهم منذ شهر مارس الماضي ويتجه آخرون من عمال المنشآت الصغيرة للحاق بهم، دعا خبراء اقتصاد واكاديميون الحكومة والقطاع الخاص إلى تعزيز شراكتهما التنموية والقيام بتنفيذ مشاريع توفر فرص عمل للمئات من الشباب والشابات المحتاجين للعمل في جميع أنحاء اليمن.

ويصف الخبراء قضية البطالة في اليمن بأنها اخطر القضايا التي تحتاج إلى وقفة جادة لحلها من قبل الحكومة والقطاع الخاص إذ أن التغاضي عن توفير فرص عمل جديدة تواكب المخرجات في التعليم أصبح أمرا غير محتمل الآن.

فوفقا لآخر إحصائية أصدرتها وزارة الخدمة المدنية حول أعداد المتقدمين للتوظيف من الشباب والشابات اليمنيين الحاصلين على مؤهلات جامعية فأكثر تزيد عن ٢٠٠ ألف بنهاية العام ٢٠١٠م ناهيك عن الآلاف من حملة الثانوية العامة والمعاهد الفنية والتقنية من الفتيان والفتيات في الريف والحضر.

مضيفين أن مسألة توفير فرص عمل هي قضية وطنية واجبة على الحكومة والقطاع الخاص باعتبارهما شركاء في التنمية وفقا لما ينص عليه الدستور والخطط التنموية وأهداف الألفية.

وتكمن المشكلة في أن هناك أعدادا متزايدة من الشباب اليمني من الجنسين غير حاصلين على العمل فبعد أن حصلوا على الشهادات الجامعية المطلوبة بعد مجهود دراسي استغرق سنوات وجدوا أنفسهم في طابور الباحثين عن العمل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لكن دون جدوى ففي الحكومة عليهم تسجيل أنفسهم في كشوفات وزارة الخدمة المدنية ومن ثم الانتظار لدورهم وفي القطاع الخاص يجاب عليهم بأن الشركات غير محتاجة لموظفين وهكذا يدخلون سوق البطالة ويأملون أن يحصلوا على عمل يسدوا به رمق معيشتهم.

ووفقا لبيانات حكومية تبلغ معدلات البطالة في اليمن رسميا حوالي ١٦٪ من القوة العاملة التي تقع بين ١٦ و٦٠ عاما ويقول تقرير أصدرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن الحكومة تبذل جهودا باتجاه السيطرة على معدل البطالة وإبقائه ضمن حدود ١٢٪ من خلال توفير العوامل المناسبة لزيادة عدد المشتغلين بـ ٨٠٢ ألف عامل ليصل إجمالي المشتغلين إلى أربعة ملايين و ٤٣٦ ألف عامل بنهاية العام ٢٠١١م، أي بمتوسط نمو ٤,١ ٪ خلال سنوات تنفيذ خطة التنمية الرابعة.

وأشار التقرير إلى أن تحقيق هذا المعدل يتطلب نمو اقتصادي مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٧,١ ٪ في المتوسط سنويا وهو ما تسعى الحكومة إليه من خلال فتح أسواق العمل الخليجية للعمالة اليمنية وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات وفي مقدمتها إصلاح وتطوير وتحديث نظام التعليم والتدريب وإيجاد بيئة استثمارية قادرة على توليد المزيد من فرص العمل سيسهم والى حد كبير في السيطرة على معدل البطالة في اليمن خلال السنوات القادمة.

وينظر الخبراء إلى الاستثمارات المحلية والخارجية الداخلة للاقتصاد الوطني بأنها احد أهم العوامل القادرة على امتصاص البطالة، فمن خلال المشاريع الاستثمارية يمكن توليد فرص عمل قادرة على امتصاص الشباب فيها سواء من كانوا يحملون شهادات عالية أو منخفضة و هذا يتطلب توفير بيئة استثمارية قادرة على اجتذاب استثمارات تبلغ بالمليارات من الدولارات، وفي هذا الصدد يطالب الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالقدوس المروني بضرورة أن تقوم الحكومة بالعمل على رفع قدرات جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة الوطنية والأجنبية وبصورة خاصة في القطاعات الواعدة مثل قطاع السياحة والبناء والتشييد ,والكهرباء والمياه والغاز ,وكذا بعض القطاعات الخدمية حيث أنها حاليا تسهم في الارتفاع النسبي لمعدل نمو القطاعات غير النفطية في اليمن.

ويضيف: هناك قطاع واعد آخر يتمثل في الصناعات الاستخراجية لمواد البناء والزينة وتصديرها للخارج حيث أن هذه القطاعات يمكنها ان تجتذب عددا كبيرا من الأيادي العاملة بسهولة.

وهناك أرقام رسمية تتحدث عن ظاهرة البطالة وقد أقيمت دراسات وندوات لهذا الغرض فخلال العام ٢٠٠٨م نفذ المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل دراسة ميدانية عن ظاهرة البطالة في اليمن الأسباب والآثار والمعالجات ومن ملخص الدراسة نستنتج عدة حقائق حيث تقول الدراسة أن نتائجها بينت أن معدل البطالة السافرة طبقا للبيانات المسحية بلغ ١٥٪ حيث وصلت لدى الرجال إلى ١٢,٦٪ وارتفعت عند النساء إلى ٢٣,١٪لكن البطالة الناقصة وهي حالة العمل غير الدائم والتي يعمل في ظلها كثير من الناس بعض أيام الأسبوع أو يعملون بصورة مؤقتة أو موسمية بأجر أو بدون أجر عملت على رفع البطالة العامة إلى نسبة بلغت ٢٥٪ ،وأظهرت الدراسة تفشي البطالة في الحضر عنها في الريف.

وبينت الدراسة أن جزءاً كبيراً من الموارد البشرية التي يمكن الاستفادة منها ظلت خارج قوة العمل النشطة وأكثرها النساء اللاتي فضلن التفرغ للأعمال المنزلية حيث بلغت نسبتهن في الحضر ٤٧,٣٪ مقابل ٥٢٪في الريف ثم الطلاب ونسبتهم ٣٠٪ وجاء المتقاعدون والمسنون كفئة ثالثة ونسبتهم نحو ٨,٨٪ المكتفين وغير الراغبين في العمل في المرتبة الرابعة ٤,٥٪ وأخيرا المعاقون ونسبتهم٣,٣٪.

ووضعت الدراسة آنفة الذكر عدة توصيات ففي المجال الاقتصادي دعت إلى توجيه السياسة العامة للحكومة لحث المؤسسات الحكومية المعنية لإعداد خطط وبرامج ومشروعات اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة وحثت على توظيف الاستثمارات المحلية والوطنية لإيلاء جزء غير يسير من إمكانياتها المالية كمواجهة للآثار والمشكلات الناجمة عن البطالة، وشددت على الكشف عن الاختلالات الهيكلية التي تخلفها سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي والسياسات المالية التي تشكل عاملاً من عوامل زيادة البطالة ،كما دعت إلى توفير خدمات البنى التحتية وتحسينها باعتبارها تشكل الأساس وترتكز عليها المؤسسات الاستثمارية المحلية والعربية والدولية والتي تساعد على المدى القريب البعيد في تحسين بيئة الاستثمار في المؤسسات الإنتاجية والاستثمار لمساهمتها في توفير فرص عمل للشباب.

وطالبت بتوفير التنمية المتكافئة من خلال رسم سياسات لضمان عدالة توزيع الخدمات بما فيها فرص تشغيل الشباب كوسيلة علاجية لظاهرة البطالة وللتخفيف من ظاهرة نزوح الشباب للمدن.

كما شهدت اليمن إقامة عدة دراسات اقتصادية واستراتيجيات لمعالجة البطالة منها دراسة تتضمن إحلال العمالة اليمنية محل الآسيوية في دول الخليج ورغم أن هذه الفكرة جيدة وتتوافق مع طموحات الكثير من العاطلين عن العمل لكنها في رأي اقتصاديين أمر صعب فمن الناحية العملية لا تتوافر أياد عاملة ماهرة ومدربة تلبي سوق العمل الخليجي ومن ناحية أخرى اليمن يحتاج للعمالة الماهرة والمدربة في سوقه مما يعني ان السوق اليمنية ستفرغ من العمالة المحلية وسيسبب ذلك نتائج عكسية.

لكن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ويدعم من دول مجلس التعاون الخليجي تمضي قدما في تنفيذ المقترح حيث تشير بعض أدبياتها إلى أن هذه الدول تستطيع استيعاب مليون عامل يمني خلال السنوات القادمة بعد أن يتم تدريب هذه العمالة في معاهد فنية ومهنية وبالفعل تم خلال الشهر الماضي الاحتفال بتخريج أول دفعة من المعاهد المتخصصة بالتعاون مع شركة سعودية متخصصة.

ومن ضمن المقترحات الاقتصادية لحل مشكلة البطالة كما يقول الدكتور محمد جبران استاذ المحاسبة بجامعة صنعاء إنشاء صندوق للبطالة والفقر في اليمن يوحد الجهود المحلية والإقليمية والدولية يستوعب ثلاثة ملايين عامل في النشاط الزراعي والرعي بتكلفة ثلاثة بلايين دولار، والتوسع في المشاريع الصغيرة الصناعية والتجارية والخدمية لتستوعب مليون عامل بتكلفة بليوني دولار.

وتؤمل الحكومة من القطاع الخاص أن يلعب دوره في التنمية من خلال خلق فرص عمل واجتذاب العمالة المحلية وترى خطط التنمية أن القطاع الخاص وخصوصا ضمن آليات الشراكة مع الحكومة وآليات السوق يجب أن تستوعب نحو ٨٠٪ من الداخلين سنويا لسوق العمل والمقدرة بـ٢٠٠ ألف عامل والباقي على الجهات الحكومية ،لكن الواقع يقول أن القطاع الخاص لم يتمكن من استيعاب الأعداد الموكلة إليه حيث لم يتمكن حسب بيانات الخطة الخمسية الثالثة سوى اقل من ٣٠٪ من الداخلين لسوق العمل.